| | |
|---|---|
| **Publication** | Al Masry Al Youm |
| **Date** | December 6, 2016 |
| **Circulation** | 550,000 |
| **Country** | Egypt |
| **Article Type** | Health Corporate News |
| **Headline** | Drug firms shun MoH proposal to raise prices partially |
| **Page** | 06 |
| **Reporter** | Ibrahim El Tayeb , Waleed Magdy |

# .. والشركات ترفض عرض «الصحة» بـ«تحريك الأسعار جزئياً»

## «مجاهد»: المفاوضات مستمرة.. وإعلان نتائجها الأسبوع المقبل.. والوزارة: لا زيادات

**كتب- وليد مجدى و إبراهيم الطيب:**

قال عدد من رؤساء شركات الأدوية إنهم أبلغوا وزارة الصحة رفضهم عرض الوزير أحمد عماد الدين، الذى يتضمن زيادة أسعار ١٥٪ من حصيلة إنتاج شركاتهم، مؤكدين أنهم أوقفوا خطوط إنتاج الأدوية التى تكلفتها أعلى من سعر البيع.

وحذر رؤساء الشركات من تفاقم الأزمة فى حالة عدم وجود حل، موضحين أن الشركات تستورد ٩٥٪ من المواد الخام، وأى عقار توقف إنتاجه يستلزم من ٤ إلى ٦ أشهر لإعادة الإنتاج، منها ٣ أشهر لجلب المواد الخام من الخارج، وشهر للإجراءات والإفراج الحكومى والتحاليل بالموانئ المصرية، وشهر للإنتاج بالمصنع، ثم التوزيع، وجميع هذه الإجراءات تبدأ بعد طلب الشركة من مصانع المواد الخام جلب الكميات، وهو أمر متوقف لعدم تحريك الأسعار، بعد ارتفاع تكلفة المواد الخام ١٢٠٪ بعد تحرير سعر صرف الجنيه.

وأشار رئيس شركة دولية فى مصر إلى أن شركته تتفاوض مع وزارة الصحة على زيادة أسعار جميع الأدوية التى تنتجها بنسبة ٤٠٪ حتى تتمكن من الاستمرار فى إنتاج الأصناف، وأنها فى انتظار الرد، مؤكداً أن الوزارة لا تدرك حجم الخطر الذى يواجه سوق الدواء فى مصر، بداية من المريض الذى يعانى من نقص أدوية لأمراض عالية الخطورة كأمراض القلب والمخ والأعصاب، والكبد والكلى والمحاليل ومعظم أدوية الأمراض المزمنة وغير المزمنة، فلذلك يجب الإسراع فى اتخاذ خطوات لحل الأزمة حتى لا تتفاقم لأن عدد النواقص بالسوق ستصل لـ١٦٠٠ صنف نهاية الأسبوع الجارى.

وفى السياق نفسه، علمت «المصرى اليوم» أن مجلس إدارة غرفة صناعة الدواء باتحاد الغرف التجارية سيعقد اجتماعاً خلال الأيام المقبلة، لاتخاذ إجراءات جديدة وقرارات بشأن الأزمة.

من جانبها، نفت وزارة الصحة والسكان ما تردد عن طرح خيارات على شركات الدواء العالمية لحل أزمة النواقص تتضمن زيادة أسعار ١٠٪ من الأدوية بنسبة ٥٠٪ كل ٦ أشهر، تبدأ فبراير المقبل، لحل أزمة الأدوية التى تعانى منها السوق وزيادة عدد النواقص نتيجة زيادة تكاليف الإنتاج بعد قرار البنك المركزى تعويم الجنيه.

وقال الدكتور خالد مجاهد، المتحدث باسم الوزارة، إنه لا زيادة فى أسعار الأدوية وإن الوزارة مازالت مستمرة فى المفاوضات مع جميع شركات الدواء فى مصر، سواء المحلية أو العالمية.

وأضاف مجاهد أن الوزير بنفسه يُجرى المفاوضات والتى سوف تستمر حتى الخميس المقبل، وفى ضوء التفاهمات سيتم عرض التوصيات النهائية على مجلس الوزراء لحل الأزمة، ويعقب ذلك قيام الوزارة بعقد مؤتمر صحفى للإعلان عن جميع تفاصيل المفاوضات مع شركات الدواء وما تم الاتفاق عليه لتجاوز الأزمة.

وشدد المتحدث باسم وزارة الصحة على أن «جميع أجهزة الدولة مهتمة بهذا الملف وتتابع تطوراته أولاً بأول وتحاول طرح حلول سريعة، والوزير عقد عدة اجتماعات متتالية منذ الأسبوع الماضى مع ممثلى نحو ٢٥ شركة أجنبية تعمل فى مصر، وأيضا الشركات المحلية والحكومية، وسوف تنتهى تلك الاجتماعات الخميس».

وقالت مصادر قريبة من المفاوضات إن الوزير وعد الشركات بتخفيض رسوم الجمارك والمياه والكهرباء والغاز والإعفاء من ضريبة القيمة المضافة المطبقة على مدخلات الصناعة، لكن الشركات رفضت المقترح، وطلبت أن تكون الزيادة كل ٣ أشهر، بما يضمن زيادة جميع الأصناف خلال فترة قليلة، ولذا لم يتم الوصول لصيغة تفاهمية حتى الآن لإنهاء تلك الأزمة.